



الموجز الإخباري

أيلول / سبتمبر 2008

انعقاد أولى جلسات استماع تحدي حجز معتقلي جوانتانامو

لا زال معتقلو جوانتانامو في انتظار عقد جلسات عادلة أمام قاض فعلي عقب صدور قرار المحكمة العليا في يونيو 2008 – قرار قضية بومدين – الذي اعترف بحقه الدستوري في عقد جلسات استماع تحدي حجز معتقلي جوانتانامو. ولقد رفع المحامون الموكلون من معتقلي جوانتانامو والموكلون من الحكومة، سلسلة من مذكرات الإجراءات أمام عدة قضاة، بما في ذلك القاضي الرئيسي في واشنطن العاصمة، تعمل على تنسيق العديد من هذه القضايا. وتتضمن الأمور التي ستناقش كمية المعلومات التي يطلبها كل طرف من الآخر، وأساس السعي وراء جلسات استماع الشهادات، وأساس السماح بإدلاء التصريحات خارج جدران المحكمة، بما في ذلك الإشاعات، كأدلة، والحق في إجبار الشهود على المثول، وكمية الأدلة المطلوبة لتبرير الاعتقال، ومن الذي يقع عليه عبء الإثبات. ويسعى محامو المعتقلين لحصول المحتجزين في جوانتانامو على إجراءات كاملة، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لإقامة جلسات محدودة النطاق تتوافر فيها القليل من الإجراءات القانونية الواجبة. وفي معظم القضايا، طلب القاضي من الحكومة إخطار المحامين الموكلين عن المحتجزين قبل القيام بترحيلهم. وقد طلب المحامون الموكلون عن المحتجزين ذلك حتى يتسنى لهم معرفة إذا ما كانت الحكومة تعتزم ترحيلهم إلى بلادهم حيث تتعرض حياتهم أو سلامتهم إلى الخطر. وتطعن الحكومة حاليًا في هذا الأمر. ومن المنتظر أن تتعقد أولى جلسات استماع المحاكمة في أواخر شهر سبتمبر.

الحكم على سالم أحمد حمدان بالسجن لمدة خمس سنوات ونصف، تنتهي بعد ستة أشهر، مع إسدال الستار على أول محاكمة عسكرية

في أول حكم يصدر عن المحاكمات العسكرية الأمريكية في جوانتانامو، أدين سالم أحمد حمدان بتقديم الدعم المادي للإرهاب، فيما تمت تبرئته من تهمة التآمر وذلك في الخامس من أغسطس من عام 2008. وحكم عليه بالسجن لمدة 66 شهرًا، إلا أن الفترة التي أمضاها في المعتقل تقرب من هذا الحكم، مما يعني أن فترة سجنه ستنتهي بعد ستة أشهر. واستند الحكم في إدانة حمدان إلى حد كبير على دوره كسائق خاص لأسامة بن لادن. فيما لم تثبت إدانته في ثلاثة اتهامات أخرى بالدعم المادي، واتهامين بالتآمر. ولم تصرح إدارة بوش بأن الحكومة ملزمة بإطلاق سراح حمدان، أو أي من المتهمين الآخرين أمام المحاكمة العسكرية، بعد انقضاء فترة حكمه، إلا أنها أكدت أن الحكومة يمكنها مواصلة اعتقاله.

وقد نجح حمدان سابقًا في الاعتراض على نظام المحاكمات العسكرية، والذي قضت فيه المحكمة العليا بالولايات المتحدة بأن النظام القائم حينئذ ليس له سند قانوني، وأن للمحتجزين في جوانتانامو حقوقًا تكفلها لهم اتفاقيات جنيف. وكان قانون المحاكمات العسكرية، الذي أقره الكونجرس في عام 2006، قد أوجد إجراءات جديدة للمحاكمات العسكرية. ولا زال المدافعون عن معتقلي جوانتانامو يعترضون على الإجراءات الجديدة، التي تحرم المتهمين من العديد من الحقوق المعترف بها في المحاكم الجنائية الأمريكية.

ومستجدات أخرى للمحاكمات العسكرية، في 14 أغسطس، قدم أعضاء فريق الدفاع عن محمد جواد، أحد المعتقلين الشباب الذين يخضعون حاليًا لمحاكمة عسكرية، أدلتهم بأن إحدى أخصائيات الطب النفسي من العاملين بالجيش قد ساهمت في إساءة معاملة جواد في جوانتانامو. وكانت الأخصائية النفسية تقيم حالة جواد النفسية عقب رؤيته وهو يتحدث إلى صورة ملصقة على الجدار، ثم أقرت أنه عليه البقاء في حجز انفرادي، على الرغم مما قد يعتبر دليلاً على وجود توتر أو مرض عقلي. وكان عمر جواد يقل عن 18 عامًا حينما أُلقي القبض عليه في أفغانستان وكان قد بلغ سن المراهقة عندما تعرض لهذه الأساليب، ثم حاول جواد الانتحار بعد ذلك. ورفضت الأخصائية النفسية العسكرية الإدلاء بشهادتها حول تجربتها حماية لنفسها من التورط في هذه الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الخامس عشر من شهر أغسطس، أعلن علي البهلول عن رفضه للمشاركة في إجراءات المحاكمات وأنه سيقاطع المحاكمة التي توجه له الاتهامات.

جمال أمزيان المعتقل بجوانتانامو يرسل التماسًا للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

في 6 أغسطس 2008 قام جمال أمزيان، وهو مواطن جزائري يعتقله الجيش الأمريكي في خليج جوانتانامو، بإرسال التماس إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR)، طالبًا منها النظر في التعذيب والإيذاء وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي مورست ضده على مدار السنوات الست التي قضاها في جوانتانامو. وحققت اللجنة (IACHR) في التقارير المستلمة والتي تثبت وجود انتهاكات للإعلان

الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، الذي تعد الولايات المتحدة أحد أطرافه. ويعد التماس أمزيان هو أول شكوى ترفع للجنة (IACHR) من قبل أحد المحتجزين في القاعدة. وكانت اللجنة (IACHR) قد أصدرت بالفعل تدابير حماية (إجراءات وقائية) تمهيدية لمنع الولايات المتحدة من ارتكاب المزيد من الانتهاكات ضد أمزيان، للنظر في إطلاق سراحه في الوقت المناسب، ولضمان عدم إعادته إلى بلد قد يلقي فيه امتهاناً عند إطلاق سراحه. ومع ذلك، فلا تعترف الولايات المتحدة بكون هذه الإجراءات الوقائية الصادرة عن IACHR إجراءات ملزمة.

الدكتورة عافية صديقي، التي كان يشتبه في اختفائها قسرياً، تمثل أمام محكمة مانهاتن وهي محتجزة لدى الأمريكان

في 4 أغسطس 2008، أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي أن الدكتورة عافية صديقي، "السجينة السرية" التي اختفت عن الأنظار طويلاً، كانت محتجزة لدى الولايات المتحدة. وهي حالياً محتجزة في مدينة نيويورك، وقد مثلت أمام المحكمة في 11 أغسطس 2008.

وكانت الدكتورة صديقي قد اختفت بشكل غامض مع أبنائها الثلاثة من كراتشي في باكستان منذ خمس سنوات، وثار شكوك حول احتجازها في معتقل أمريكي سري أو لدى المخابرات الباكستانية. ولم يُعرف حتى الآن سوى مكان واحد فقط من أبنائها. ومع ذلك، فقد ادعى مكتب التحقيقات الفيدرالية إلقاء القبض عليها في أفغانستان في 17 يوليو وفي حوزتها إرشادات لصناعة أسلحة ومتفجرات، ولم يذكر أي شيء عن احتجازها من قبل وكالة المخابرات المركزية (CIA). وتتهم الدكتورة صديقي بخطف سلاح أحد الجنود أثناء محاولته إلقاء القبض عليها وأطلقت منه طلقين. فأصابت نفسها إصابة بالغة. ويشاع أن الدكتورة صديقي هي "السيدة المجهولة في باجرام"، وهي إحدى السجينات التي ذكر المعتقلون القدامى في السجن الأمريكي في باجرام بأفغانستان أنهم قد سمعوها.

أطباء نفسيون ضد التعذيب تعارض الدور النفسي في التحقيقات والاحتجاز

في 16 أغسطس 2008، احتشد عدد من أعضاء جمعية الأطباء النفسيين الأمريكية APA خارج الاجتماع السنوي للمنظمة، مطالبين الجمعية (APA) باتخاذ موقف من مشاركة الأطباء النفسيين في التحقيقات والتعذيب الذي يجري في خليج جوانتانامو وأماكن أخرى.

وطالب عدد كبير من أعضاء الجمعية (APA) بوجود سياسة رسمية ضد مشاركة أعضائها في التحقيقات القسرية. وفي الوقت الذي اتسمت فيه قرارات الجمعية (APA) بالنقد المتزايد لإجراءات التحقيقات وحظرت على الأعضاء التدخل في الإغراق المائي أو الأذى الجسدي، فإن APA لازالت تدعم رسمياً تدخل أعضائها في التحقيقات العسكرية.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهريا عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ينسق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
<http://www.ccrjustice.org/>
[+1] (212) 614-6443
LKates@ccrjustice.org